



تحرير التجارة الخارجية في العراق: الواقع، الآثار، الآفاق

أ.د. نوري عبد الرسول الخاقاني

م. علي خضير كريم

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء

alikreem429@gmail.com

المستخلص

شهد نهج ومسار الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع الخارجي بشكل خاص في العراق ما بعد عام (2003) اختلافا جذريا انعكس على ادائه وبالتالي اصبح للاقتصاد العراقي واقعا جديدا يختلف عما كان عليه قبل عام (2003) ولكن ما يدعوا للأسف ان التغيير الذي حدث في المهج الاقتصادي (من النظام المركزي الاشتراكي الى النظام الليبرالي الرأسمالي) قد صاحبه العديد من الاخطاء المتعلقة بأسلوب التغيير وزمانه وبالتحديد تلك المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية، فضلا عن الظروف السياسية والامنية غير المناسبة التي رافقت تبني المنهج الجديد في العراق، مما واد امال المتفائلين بنتائج ايجابية، اذ اضحى واقع الاقتصاد العراقي اكثر سوء مما كان عليه قبل التغيير، فخلال هذه المدة انخفضت معدلات نمو اغلب المؤشرات الاقتصادية الى الحدود الصفرية، ولكن ما يدعونا الى التفاؤل في اللحاق بركب الحقيقة (الاندماج في النظام العالمي الجديد) هو ان اقتصاد العراق قادرا على تصحيح مساره وتجاوز ما يمر به من نكسات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لامتلاكه مقومات ذلك .

Abstract

Saw the approach and the path of the Iraqi economy in general and the external sector in particular in Iraq beyond the year (2003) radically different reflected on his performance and thus became the Iraqi economy and the new reality is different from what it was a year ago (2003), but what a pity that the change that has occurred in Displaced economic (from system central socialist to liberal system of capital) has been accompanied by many of the errors related manner of change and time, specifically those relating to the liberalization of foreign trade, as well as political and security conditions is appropriate that accompanied the adoption of the new curriculum in Iraq, which bury the hopes of optimists with positive results, it has become the reality of the Iraqi economy worse than it was before the change, during this period decreased growth rates of most of the economic indicators to border zero, but we are encouraged to catch up with the truth (integration in the new global economic order) is that Iraq's economy is able to correct track and overcome what is going through setbacks on the economic level, social and political, for it possesses elements of it.



مقدمة:

خلال النصف الأول من القرن المنصرم، كان لأغلب بلدان العالم مساحة كبيرة باختيار مسار معين لتجارتها الخارجية، إما أن يكون مساراً متجهاً إلى الداخل (تقييد تجارتها الخارجية) أو مساراً متجهاً إلى الخارج (تحرير تجارتها الخارجية)، وقد يكون الاختيار بعيداً عن الضغوط الخارجية وهاجس الانعزال عن العالم في ظل نظام اقتصادي عالمي ذا قطبين، ويتطور الإحداث السياسية والاقتصادية التي شهدتها العالم خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي لوحظ ارتفاع كعب النظام الليبرالي الرأسمالي على النظام المركزي الاشتراكي في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد أنشأه وطوره وتعزز بدعم من النظام الرأسمالي وعبر مؤسساته المالية والتجارية في عالم أحادي القطب، فأصبحت الليبرالية الاقتصادية وما تتضمنه من آليات هي القاعدة، ودونها استثناء.

في ظل الظروف والإحداث الاقتصادية والسياسية المتسارعة التي تمر بالعالم والسيناريو الاقتصادي والسياسي الحالي الذي أصبح واقعا، تُسارع البلدان التي كانت تنتهج سياسات اقتصادية لا تلتقي كثيرا مع الواقع الجديد بان لا تصبح استثناءً، متجاهلة النتائج المترتبة عليها بان تكون ضمن القاعدة، سواء كان الوضع الجديد ضمن إمكاناتها أو غير ذلك، وعزاءها أن تدفع بعيداً بهاجس العزلة عن العالم باتجاه الاندماج بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد. هذا ما تحمل وزره الاقتصاد العراقي ما بعد عام (2003) (الموروث ضعيفا)، بان تحول بنظامه السياسي والاقتصادي من المركزية الاشتراكية إلى الليبرالية الرأسمالية وبأسلوب الصدمة دون الالتفات إلى واقع إمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فكانت النتائج ولا زالت كارثية على جميع مفاصل الاقتصاد العراقي، ولكن ما يدعو إلى النقائل هو إن اقتصاد العراق قادر على تصحيح ما يمر به من نكسات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لامتلاكه مقومات ذلك، وقادر على محاكاة التجارب الاقتصادية الناجحة للآخرين.

هدف البحث :

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الاقتصاد العراقي بشكل عام وإلى واقع القطاع الخارجي بالتحديد للمدة التي ترافقت مع تبني إجراءات تحرير التجارة الخارجية أي المدة ما بعد عام (2003)، فضلا عن إبراز أهم الآثار التي نالت من هيكل القطاعات الاقتصادية الرئيسية إثر تحرير التجارة الخارجية في العراق، مستفيدين من ذلك في طرح رؤية مستقبلية لما يجب أن تكون لهذه الإجراءات من زمان ومكان وأسلوب تطبيق بالشكل الذي يقلل من الآثار السلبية لتحرير التجارة على الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث :

تفترض الدراسة إن هناك جوانب سلبية لسياسة تحرير التجارة تترافق مع جوانبها الايجابية، وإن التقليل من اثر الجوانب السلبية على الاقتصاد العراقي يكمن في تأجيل تبنيها رسمياً أي في ظل منظمة التجارة العالمية، واستبدالها في الوقت الحاضر بالإجراءات التحريرية الانتقائية التي تأخذ الظروف الحالية للاقتصاد العراقي بنظر الاعتبار .

مشكلة البحث :

في ظل انتهاج العراق المنهج الاقتصادي الليبرالي ما بعد عام (2003)، أصبح لزاماً عليه الشروع بإجراءات تحريرية لتجارته الخارجية، ومن المعروف إن هذا الإجراء رافقته وسوف ترافقه العديد من التحديات على صعيد اغلب المؤشرات الاقتصادية، التي تستوجب تضافر الجهود لتخطيها .



هيكلة البحث:

لغرض احتواء ما جاء بالعنوان من تفاصيل تخص تحرير التجارة الخارجية في العراق سيتناول البحث ما يأتي:

المبحث الأول

تحرير التجارة الخارجية : المفهوم ومراحل التطور

مدخل :

يرتبط مفهوم تحرير التجارة الخارجية في الغالب بتعريف كمركية معدومة أو منخفضة وهذا قد يكون صحيحاً إلى حد ما، ولكن لا يقتصر هذا المفهوم على ذلك فقط، بل يشمل تخفيض العوائق غير الكمركية وبكافة أشكالها (الإجراءات البيروقراطية على الحدود وإجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ وشهادات صحية ... الخ من إجراءات إدارية) التي انتشرت في الآونة الأخيرة وبشكل كبير، فضلاً عن إن مفهوم تحرير التجارة لا يتعامل مع السلع والخدمات فحسب بل يتعداها إلى تحرير رؤوس الأموال المادية والبشرية عبر الحدود الإقليمية .

مرت سياسة تحرير التجارة الخارجية بمراحل تاريخية عديدة وبظروف دولية مختلفة تراوحت بين تطبيقها تارة وبين ركنها جانباً لصالح تقييد التجارة تارة أخرى، فهناك من دعا إلى عدم تقوية الفرصة والاستفادة من الامتيازات المتاحة، مثل إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية، وزيادة الطاقة التصديرية بالإضافة إلى تحويل التكنولوجيا وتقنيات الإنتاج بتكاليف منخفضة، إلى جانب استفادة مجموع المستهلكين من سلع وخدمات ذات جودة عالية ... الخ. بالرغم من المزايا السابقة، والتي من المحتمل أن تتحقق، يمكن عدّ أن النظام الجديد للتجارة العالمية من شأنه أن يؤثر سلباً على اقتصادات الدول النامية، وذلك بجعل أسواقها مساحات تجارية للمنتجات الأجنبية، بالإضافة إلى تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك، ومن ثم الإبقاء على الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية قائمة .

لقد كانت منظمة التجارة العالمية (WTO) ومن قبلها (GATT) بمثابة الراعي الرسمي لتحرير التجارة الخارجية من القيود المفروضة عليها، سواء كانت القيود كمية أو غير كمية، فقد انكبت هذه المنظمة ومنذ تأسيسها عام (1995) ولغاية اليوم وعبر تسعة جولات من المفاوضات، على إقناع البلدان الأعضاء وبالتحديد البلدان النامية على إن انتهاج سياسات تحريرية لقطاعها الخارجي كونه السبيل الوحيد لزيادة معدلات نمو اقتصاداتها والخروج من حلقة التخلف الاقتصادي، لكن واقع الحال يشير وعلى لسان مديرها (باسكال لامي) في المؤتمر الوزاري الأخير المنعقد في مدينة (بالي)، إن المنظمة لم تنجح في ضمان حقوق أعضائها (البلدان النامية) والذين يشكلون أكثرية الأعضاء، من جراء الازدواجية الواضحة للبلدان المتقدمة في التعامل مع منتجاتها وخدماتها وخاصة الزراعية منها مقابل منتجات وخدمات البلدان النامية بما يخص تحريرها من القيود .

لقد أثرت المؤسسات المالية والنقدية والتجارية الدولية بشكل أساس في إيجاد آلية عمل تتبع من البلد الذي يرغب في تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية، فمن خلال تطبيق سياسات مالية ونقدية معينة على مستوى الاقتصاد الكلي يمكن الوصول إلى حالة تقضي إلى دعم سياسات تهيئ مناخاً تحريراً للقطاع الخارجي، وبالمقابل فإن منظمة التجارة العالمية هي الأخرى تمتلك آلية معينة ضمن سياسات محددة تجعل من تبني سياسة تحرير التجارة خياراً يستحق الدراسة .



المطلب الأول : مفهوم تحرير التجارة الخارجية :

يتمثل منهج تحرير التجارة الخارجية بعدم التدخل من الحكومة بالتجارة الخارجية أي أن الحكومة يجب أن لا تساعد ولا تعيق حركة السلع والخدمات بين الدول، والسلع والخدمات يمكن أن تستورد وتصدر من وإلى بقية العالم بحرية،⁽¹⁾ ويمكن أن تفهم بأنها إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع عبر الحدود، أي من وإلى خارج البلد، وخلاف ذلك من شأنه أن يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المتعارف عليها لسياسة تحرير التجارة، هذا المفهوم كان سائداً في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف (GATT) التي تتبنى منهج تحرير التجارة الخارجية، وتطور هذا المفهوم بتطور وتحول الجات إلى ما يسمى بمنظمة التجارة العالمية (WTO)، إذ شمل التحرير الخدمات وبضمتها الخدمات المالية وحركة رؤوس الأموال (الاستثمار الأجنبي) عبر حدود البلدان الإقليمية، ولكن هذا لا يعني بأية حال من الأحوال بان سياسة تحرير التجارة بمجرد تطبيقها تفتح أبواب التجارة بين الدول وبكافة السلع، إذ إن هناك سلعاً يمكن المتاجرة بها دولياً وأخرى لا يمكنها ذلك، فمثلاً هناك سلع وخدمات يمكن إن تنقل عبر الحدود مثل المواد الغذائية والإنشائية وأغلب الآلات والكمائن وغيرها في حين إن هناك سلعاً لا يمكن نقلها عبر الحدود مثل خدمات السياحة أو العقارات وغيرها . وهنا تجدر الإشارة إلى الشروط التي تصبح فيها السلعة تجارية أم لا، وأول هذه الشروط، تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان سعر هذه السلعة مضافاً إليها تكلفة نقلها للخارج أقل من سعرها الدولي، والثاني تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي مضافاً إليها تكلفة نقلها إلى الداخل أقل من سعرها المحلي، والشرط الثالث أن تسمح طبيعة السلعة بالنقل عبر الحدود الدولية من دون حدوث تغير جوهري فيها يقلل من نفعها بدرجة كبيرة والعكس صحيح في حالة السلع غير التجارية.⁽²⁾

يرى الباحث إن هناك حقيقتين، الأولى: عدم وجود تجارة (حرة) بالمعنى العام بدءاً من ظهور الدولة القومية في الحقبة "الماركنتيلية" إلى يومنا هذا، ولكن هناك محاولات قديمة وما زالت، لتحرير التجارة الخارجية من معظم القيود التي تعوق حركتها عبر الحدود أي إن هناك فرقاً كبيراً بين (حرية التجارة) * و (تحرير التجارة)، وبالمقابل ما زالت هناك محاولات أخرى لخلق تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية وباتجاه تحرير التجارة فيما بينها وتقييدها نحو الخارج (خارج هذه التكتلات)، ويرجع ذلك إلى عوامل سياسية واقتصادية، والحقيقة الثانية هي إن جميع الدول المختلفة سواء كانت متطورة أو دون ذلك تطبيق سياسات في مجال التجارة الخارجية هي عبارة عن مزيج من الحماية والحرية إذ يصعب تحديد نطاق كل من الحماية والحرية كل على حدة، وعليه يوجد الآن على صعيد النشاط التجاري ضمن السياسات التجارية لكل بلد نوعان من السياسات التجارية وهي سياسة تحرير التجارة وسياسة الحماية التجارية يعملان معاً لضمان تحقيق الأهداف المرسومة من صانعي القرار في البلد .

المطلب الثاني: مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية :

النظام الرأسمالي يعد الحاضنة الرئيسية لسياسة تحرير التجارة الخارجية، يعود ذلك لطبيعة هذا النظام والهدف الأساسي الذي يسعى إليه، إذ يمكن تحديد نمط الإنتاج الرأسمالي على أساس تملك طبقة معينة لوسائل الإنتاج، وبالتالي تتحكم في العملية الإنتاجية لتحقيق الربح الذي يعد الخاصية الأساسية والمبدأ الذي دفع النظام الرأسمالي إلى التوسع للخارج، فالرأسمالي يبحث عن تراكم أرباحه في السوق الداخلي أو الخارجي، وبما إن النظام الرأسمالي كان يتجه نحو الاحتفاظ بمستوى الأجر الفعلي منخفضاً في السوق الداخلي أدى ذلك إلى عدم زيادة الطلب الفعلي، فكان من الطبيعي تعويض ذلك بالتوسع



الخارجي للسوق لتحقيق التراكم الرأسمالي، فضلا عن إن الرأسمالية تسعى لتوسيع الأسواق بالامتداد الخارجي حينما تعجز عن تعميق السوق الداخلي أو المحافظة على مستواه نتيجة الدورات الاقتصادية إذ يقع التناقض بين إمكانيات الإنتاج وحجم الاستهلاك مما يتطلب الاتجاه لتوسيع السوق خارجها، فضلا عن تمكن بلدان أوروبا من التكنولوجيا أبان الثورة الصناعية والتي حصلت من خلالها على السيطرة والمعرفة التكنولوجية ما أتاح لها إقامة الصناعات الحديثة التي سهّلت عليها السيطرة على العالم وتشكيل النظام الاقتصادي العالمي الذي قام منذ ذلك الوقت على التخصص وتقسيم العمل الدولي.

وعلى أرضية ذلك فقد مرت سياسة تحرير التجارة وضمن حاضنتها بمراحل تطويرية اختلف فيها مدى تحرير التجارة، ففي **المرحلة الأولى** من بداية التوسع الاستعماري الخارجي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (1880-1945) كان تقسيم العمل الدولي قد بدأ في التبلور بان تخصصت الدول المتخلفة في احد شكلين من أشكال التخصص، الأول: التخصص في القطاعات التقليدية مثل المنتجات الزراعية، والثاني : التخصص في الاقتصاد ألمنجمي وفي قطاع الخدمات المرتبطة به، أما البلدان الصناعية فقد تخصصت في السلع المصنعة والمنتجات الاستهلاكية، لذا أصبح قطاع التصدير في الدول المتخلفة جزءا لا يتجزأ من اقتصاديات الدول المتقدمة الصناعية ومراكز أمانها لها .

تبدأ **المرحلة الثانية** من عام (1945-حتى نهاية الثمانينات) وقد اتسمت هذه المرحلة بالتححر السياسي للمستعمرات وانقسم المركز إلى بلدان رأسمالية وأخرى اشتراكية، وتعاضم نمو الرأسمالية نتيجة إعادة بناء أوروبا الغربية أما الدول التي تحررت سياسيا فقد انتهج اغلبها إستراتيجية إحلال الواردات وهذا ما زاد من استيراداتها من السلع الوسيطة، وبذلك تغير شكل تقسيم العمل الدولي من دون أن يتغير جوهره، فزادت البلدان الصناعية من صادراتها من معدات التجهيزات التي تتيح عملية إنشاء الصناعات الخفيفة، واتسمت هذه المرحلة بتغيرات هامة في النظام الرأسمالي مثل تكوين الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، وبدء عهد الهيمنة الأمريكية فقد أصبحت أميركا قادرة على إملاء الخط الاقتصادي والسياسي على امتداد العالم الرأسمالي وساعدت على إقامة مؤسسات مهمتها ضبط النظام الرأسمالي ومنها التنظيمات النقدية في بريتون وودز وأصبح الدولار الأمريكي العملة الرئيسية، في الثلث الثاني من هذه المرحلة تعرضت سياسة تحرير التجارة للعديد من القيود وخاصة من البلدان النامية التي حاولت تقليل العجز في موازين مدفوعاتها عن طريق الحد من الاستيراد وحاولت البلدان المتقدمة تقليل هذه القيود عن طريق عقد الاتفاقيات متعددة الأطراف وضمن (الجات)، إما في أواسط الثمانينيات فقد اختلف وضع اغلب البلدان النامية مثل البرازيل والهند فلجأت إلى تخفيض التعريفات الكمركية على العديد من السلع وأزالت حصص الاستيراد واغلب القيود الأخرى من السلع الواردة إليها وقد حققت معدلات عالية من النمو في حجم تجارتها الخارجية ، إذ ازدادت حصة السلع المصنعة كمكون من مكونات صادراتها .

المرحلة الثالثة هي المرحلة التي بدأت مع التسعينيات وشهدت تزايد الاحتكارات المالية المتمثلة في ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، إذ يمكن تسمية هذه المرحلة بأمرحلة رأسمالية الاحتكار، ثم مع سقوط المعسكر الاشتراكي وسيطرة اقتصاد السوق بدأ الاتجاه إلى ما يسمى بالعمولة بما تمثله من إلغاء القيود على التجارة الدولية وظهور منظمة التجارة العالمية التي تسعى لتحرير التجارة الدولية لتشمل بالإضافة إلى تحرير السلع تحرير الخدمات وفتح المجال أمام انتقال رؤوس الأموال وحماية الملكية الفكرية. (3)



المبحث الثاني

واقع التجارة الخارجية في العراق ما بعد (2003)

مدخل :

من المفيد التعرف على طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة في العراق والكشف عن مصادر الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن واقع العلاقات الاقتصادية مع شركاء العراق التجاريين، وسيتم لنا ذلك من خلال دراسة حجم وهيكل واتجاه التجارة الخارجية ما بعد (2003) (بدأ إجراءات تحرير التجارة).

المطلب الأول : حجم تجارة العراق الخارجية

تعكس بيانات الجدول (1) والشكل البياني (1) حجم تجارة العراق الخارجية للمدة (2003-2012)، وتوضح فريدة الاقتصاد العراقي إذا ما قورن باقتصادات العالم النامي والمتقدم، وتكمن الفريدة في إن العراق يصدر ما يقارب (100%) من إجمالي صادراته من سلعة حباه الله بها (النفط الخام)، ويستورد ما يقارب هذه النسبة من السلع والخدمات، وهذه حالة لا تتكرر كثيرا على مستوى اقتصادات العالم ، فمن خلال الجدول أدناه يتضح إن العراق قد صدر عام (2004) ما نسبته (100%) كإجمالي صادرات كان منها (99,4%) صادرات نفطية و(0,6%) صادرات غير نفطية . ويستورد (90,2%) سلع غير نفطية، أما عام (2011) فكانت نسبة الصادرات النفطية للعراق من مجمل الصادرات ما يقارب (99,7%) والمتبقي (0,3) هي صادرات سلعية غير نفطية، وبلغت استيرادات العراق من السلع غير النفطية للعام نفسه (93%)، فيما بلغت الاستيرادات النفطية حوالي (7%)، فيما بلغ متوسط الصادرات النفطية نسبة إلى مجمل الصادرات في العراق (97,9%) للمدة (2003-2011).

جدول (1) حجم التجارة الخارجية للعراق للمدة (2003-2011) (مليون دولار ' %)

البيان السنة	الصادرات		الاستيرادات		النسبة من مجمل الصادرات %		النسبة من مجمل الاستيرادات %	
	نفطية	غير نفطية	نفطية	غير نفطية	نفطية	غير نفطية	نفطية	غير نفطية
2003	8459	1622	1000	10063	84	16	4,1	99,9
2004	17703	107	2100	19202	99,4	0,6	9,8	90,2
2005	23578	119	2320	21212	99,4	0,6	10	90
2006	30298	230	2060	18832	99,2	0,8	10	90
2007	39530	172	1900	17600	99,2	0,8	10	90
2008	59538	200	3400	31700	99,1	0,9	10	90
2009	41329	136	3700	34700	99,7	0,3	10	90
2010	52202	196	3417	45724	99,7	0,3	7	93
2011	72986	219	1928	25483	99,7	0,3	7	93
2012	94027	294	/	/	99,7	0,3	/	/

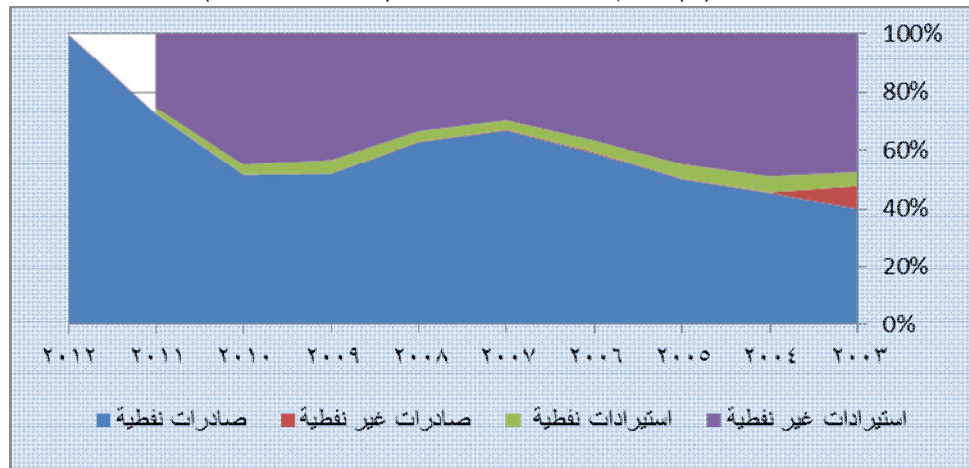
* جميع النسب استخرجت من قبل الباحث، (/) عدم توفر البيانات .

المصدر : تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد الى :-

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للأعوام، 2003, 2004, 2005, 2006, 2008, 2009, 2010، صفحات مختلفة .
- جمهورية العراق، وزارة التجارة، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء التجارة، التقرير السنوي للاستيرادات، 2011 . التقرير السنوي للصادرات للأعوام 2011، 2012، (2007-2010)
- صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، عدد 24، 2006 .



الشكل (1) حجم تجارة العراق للمدة (2003-2012)



المصدر : بيانات جدول (1)

المطلب الثاني: هيكل الصادرات والواردات في العراق

يعكس الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لبلد ما، مدى تنوع وتطور القاعدة الإنتاجية وبالتالي إعطاء دلالة واضحة على التقدم العلمي والتكنولوجي للاقتصاد، فضلا عن مدى استعداده لبناء عملية التنمية الاقتصادية من خلال معرفة نوعية السلع المستوردة هل هي استهلاكية أم وسيطة أو سلع رأسمالية (إنتاجية).

تمثل بيانات الجدول (2) واقع هيكل تحرير التجارة الخارجية في العراق بشقيها الاستيراد والتصدير للمدة (2003-2011)، إن الشيء الواضح في هذا الهيكل هو ضعف القاعدة الإنتاجية الملفت، سواء على صعيد القطاع الزراعي أو القطاع الصناعي، فضلا عن عدم التنوع في الاقتصاد ومحاولة تكريس الاقتصاد أحادي الجانب، وطبقا للجدول أدناه فإن نسبة صادرات سلع التعدين (النفط و ثروات طبيعية أخرى) يشكل الجزء الأعظم من الصادرات الإجمالية، ولا تشكل الصادرات الزراعية أو الصناعي شيء يستحق الذكر في تكوين هيكل الصادرات، مما يؤدي إلى خلل واضح في هيكل الصادرات في العراق . أما بخصوص جانب الاستيراد وللمدة عينها، فقد هيمن استيراد السلع الصناعية (الاستهلاكية منها بالتحديد) على هيكل الاستيراد في العراق، ذلك لأن أغلب البلدان النامية ومنها العراق يركزون على سد الحاجة المحلية من السلع الاستهلاكية لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لديهم ، يليها استيراد السلع الزراعية بالدرجة الثانية، أيضا هذا يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنويع الإنتاج، الجدول (2).



جدول (2) الهيكل السلعي لتجارة العراق الخارجية للمدة (2003-2011) (نسبة مئوية)

البيان السنة	نسبة السلع الزراعية من مجمّل التجارة الخارجية		نسبة سلع التعدين من مجمّل التجارة الخارجية		نسبة السلع الصناعية من مجمّل التجارة الخارجية		المجموع
	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	
2003	0,1	6,4	84	0,1	15,9	93,5	%100
2004	0,2	11,2	99,4	9,9	0,4	78,9	%100
2005	0,2	11,1	99,5	9,9	0,3	79	%100
2006	0,1	11,1	99,2	9,9	0,7	79	%100
2007	0,2	13,1	99,2	9,9	0,6	77	%100
2008	0,2	14,3	99,1	9,8	0,7	75,9	%100
2009	0,1	12,5	99,7	10	0,2	77,5	%100
2010	0,2	13	99,7	7	0,1	80	%100
2011	0,2	13	99,7	7	0,1	80	%100

- جميع النسب استخرجت من قبل الباحث

المصدر : تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، النشرة السنوية، (2003، 2004، 2005، 2006، 2008، 2011) صفحات مختلفة .

المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في العراق

إن معرفة واقع التوزيع الجغرافي لصادرات واستيراد العراق للمدة (2003-2011)، يمكننا تحديد مدى السياسات التجارية التي انتهجها العراق خلال تلك المدة، ومعرفة شركاء العراق التجاريين وإلى أي مدى تكون نتائج هذه الشراكة لصالح العراق، وبيان إمكانية نجاح العراق في الاندماج بالنظام التجاري العالمي الجديد .

من خلال معطيات الجدول (3) الشكل (2) ⁽¹⁾ يتضح إن النسبة العظمى من صادرات العراق الخارجية للمدة (2003-2011) (والتي تشكل الصادرات النفطية حوالي (99,8) من الصادرات الجمالية) تتجه إلى بلدان الأمريكيتين وبالتحديد الشمالية منها مع تراجع هذه النسبة في نهاية المدة، ثم يأتي بالدرجة الثانية مجموعة بلدان الاتحاد الأوربي، ولا تستحوذ البلدان الآسيوية والبلدان العربية إلا جزءاً ضئيلاً من هذه الصادرات، هذا يفسر ولو جزئياً إن العراق قد استعاد علاقاته مع مراكز استقطاب العالم الاقتصادي والسياسي التي فقدتها قبل (2003)، فضلاً عن إن هذه البلدان هي الأكثر استهلاكاً للطاقة، التي يعتبر العراق من المصدرين الرئيسيين لمصادرها .

وفيما يخص سد حاجة العراق من السلع والخدمات التي تكون على الأغلب غير متوفرة محلياً (جانب الاستيراد)، فقد أوضح الجدول (3) والشكل البياني (2) ⁽²⁾، إن العراق قد حاول أن يعوّل على الخيار العربي ليكون الشريك التجاري الرئيسي فيما يخص الاستيرادات، لذا كانت النسبة الأكبر من استيرادات العراق للمدة (2003-2011) من مجموعة البلدان العربية، وتليها بالأهمية مجموعة الاتحاد الأوربي ثم البلدان الآسيوية التي تصاعدت نسبة الاستيراد منها في أواخر هذه المدة .



جدول (3) الوزن النسبي للتوزيع الجغرافي لتجارة العراق للمدة (2011-2003)

(نسبة مئوية)

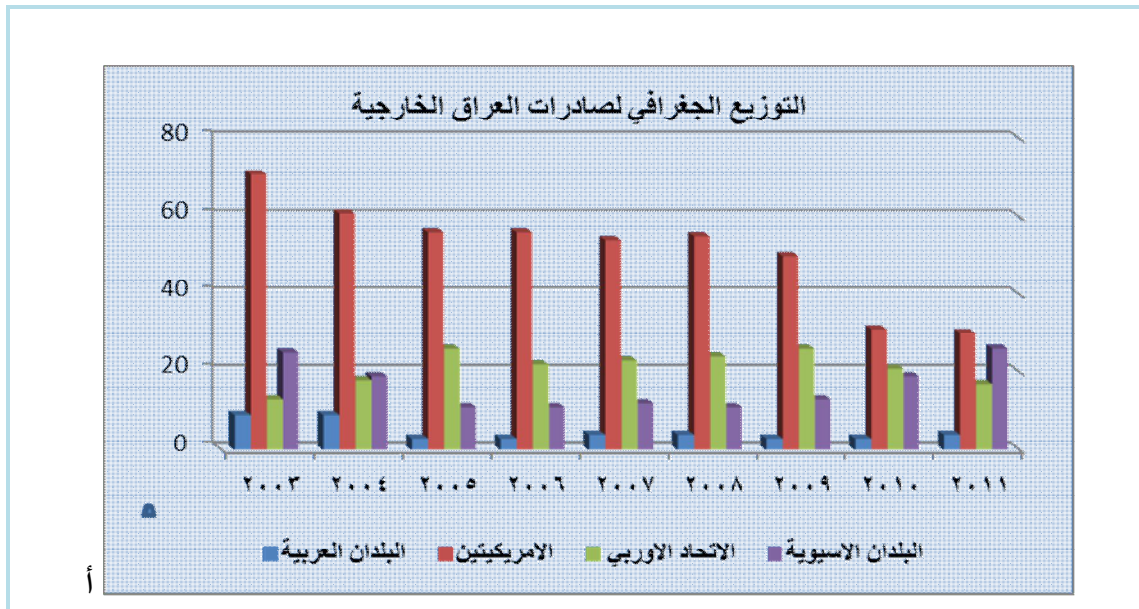
البيان السنة	البلدان العربية		بلدان الأمريكيتين		بلدان الاتحاد الأوروبي		البلدان الآسيوية الأخرى		بقية بلدان العالم	
	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير
2003	20	9	71	0	36	13	14	1	25	3
2004	11	9	61	9	43	18	12	1	19	0
2005	13	3	56	15	11	26	30	2	11	3
2006	38	3	56	8	14	22	30	2	11	0
2007	46	4	54	11	6	23	24	1	12	1
2008	46	4	55	11	6	24	24	1	11	1
2009	37	3	50	13	9	26	25	3	13	6
2010	24	3	31	12	13	21	30	2	19	1
2011	25	4	30	9	10	17	29	3	26	1

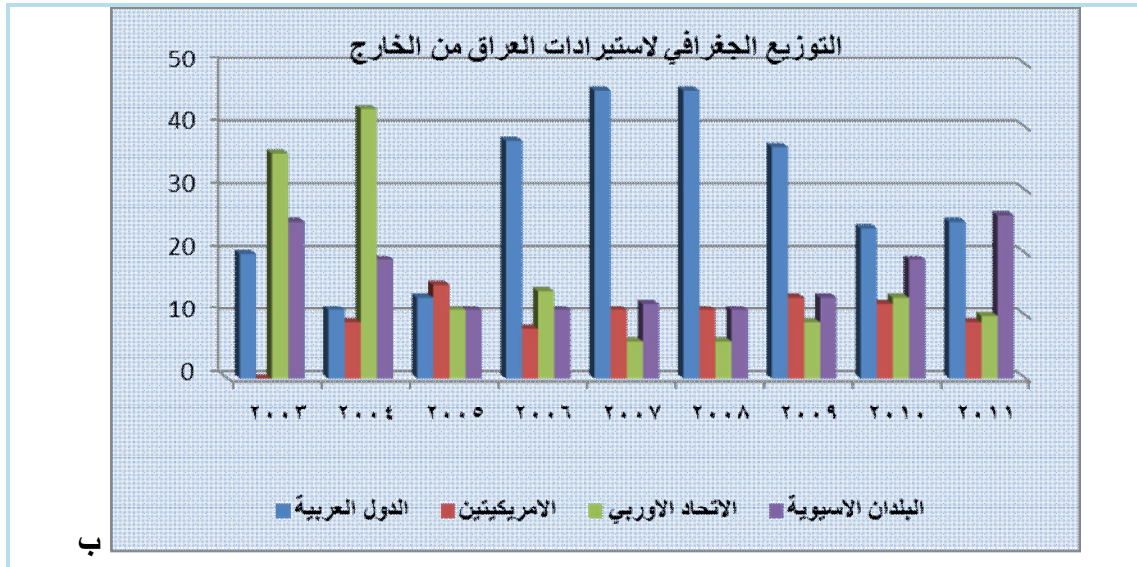
- جميع النسب استخرجت من الباحث . *تم تقريب جميع النسب الى اقرب مرتبة عشرية

المصدر : تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى :-

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، النشرة السنوية، (2003، 2004، 2005، 2006، 2008، 2011) صفحات مختلفة .

شكل (2) التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في العراق للمدة (2011-2003)





المصدر : بيانات جدول (3)

المطلب الرابع : المؤشرات الرئيسية لتجارة العراق الخارجية

لكي تكتمل جوانب استعراض واقع التجارة الخارجية في العراق، ينبغي ذكر بعض المؤشرات الرئيسية لتجارة العراق الخارجية بشقيها الاستيراد والتصدير (نسبة استيراد العراق من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة القيمة الإجمالية للتجارة من (GDP)، فضلا عن حصة الفرد من القيمة الإجمالية للتجارة)، فمن خلال بيانات الجدول (4) يتضح بجلاء إن نسبة الحقن في الناتج المحلي الإجمالي هي أعلى من نسبة التسرب منه بما يتعلق بمكون التجارة الخارجية للمدة (2003-2011)، هذا ما يؤكد الفائض في الميزان التجاري للمدة عينها، ولا يفسر ذلك بقوة القاعدة الإنتاجية وتنوعها وزيادة القدرة التنافسية للصادرات السلعية غير النفطية في العراق، وإنما يعزى هذا الفائض على الأغلب لارتفاع أسعار النفط الخام خلال هذه المدة، الذي يشكل (تقريبا) إجمالي الصادرات، فضلا عن التطور الذي حدث في إنتاج وتسويق هذه السلعة، وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على حصة الفرد من جراء التجارة الخارجية، إذ عكست بيانات الجدول في أدناه إن حصة الفرد من إجمالي التجارة قد ازدادت في نهاية المدة المدروسة مقارنة ببدايتها فقد كانت حصة الفرد من إجمالي التجارة الخارجية في العراق للعام (2003) هي (500) دولار أمريكي، ليرتفع للأعوام (2008، 2011) إلى (2600، 3300) دولار أمريكي على التوالي .



جدول (4) عدد من مؤشرات التجارة الخارجية في العراق (نسبة مئوية)

البيان السنة	نسبة الاستيراد من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة القيمة الإجمالية للتجارة من الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من القيمة الإجمالية للتجارة (ألف دولار)
2003	42	77	35	119	0,5
2004	40	63	23	103	1
2005	42	56	15	98	1,1
2006	30	53	23	83	1,3
2007	27	52	25	83	1,5
2008	25	66	41	78	2,6
2009	37	66	19	91	2
2010	35	57	23	94	2,4
2011	32	61	30	92	3,3

المصدر : تم إعداد الجدول بالاستناد إلى

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، العدد الحادي والعشرين، نيويورك، 2012، ص 18 .

المبحث الثالث

آثار تحرير التجارة الخارجية في العراق

مدخل :

سنتناول المؤشرات الرئيسة المكونة للهيكلة القطاعي في العراق التي ستوضح واقع القطاعات الاقتصادية في العراق إثر تبني (إجراءات) تحرير التجارة كجزء من متطلبات التحول إلى اقتصاد السوق، وبما إن العراق لم ينضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية (كراعية لتحرير التجارة رسمياً) كونه عضوا مراقباً، فإن المنهجية بما يلي من تحليل ستركز على واقع القطاعات الاقتصادية في ضوء ما اتخذ من إجراءات تحرير تجارة العراق تمهيدا لتحرير تجارة العراق رسمياً، مؤكداً على افتراض إن تحرير التجارة لا يمكن أن يكون سياسة مكتملة الجوانب إلا باكتساب العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية (WTO)، فضلاً عن أثر إجراءات تحرير التجارة الخارجية على واقع الميزان التجاري عدا النفط في العراق، وكذلك توضيح العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، والذي ترافق انخفاض أدائه مع تبني هذه الإجراءات .

المطلب الأول : هيكل القطاعات الرئيسة في العراق إثر إجراءات التحرير

توضح بيانات الجدول (5) والشكل البياني (3)⁽¹⁾ إن مؤشر معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي وعبر المدة (2003-2012) في العراق متذبذب صعوداً ونزولاً، ففي العام (2004) بلغ هذا المعدل ما نسبته (23%)، لترتفع النسبة في الأعوام (2007، 2008) إلى (35%)، (48%) على التوالي، لتتخفض مرة أخرى إلى (27%) عام (2010) وإلى (12%) عام (2012)، قد يفسر هذا التذبذب في جزء كبير منه بالتذبذب في أسعار النفط عالمياً (السلعة التي تشكل حوالي (98%) من إجمالي صادرات العراق، التي تسهم بالجزء الأعظم من (GDP) فيه)، فضلاً عن الوضع السياسي



والأمني غير المستقر الذي يشهده العراق خلال هذه المدة، والذي ينعكس بدوره على كميات إنتاج وتصدير هذه السلعة، هذا الاستنتاج ينسحب على نتائج تحليل مؤشر معدل نمو دخل الفرد في العراق للمدة عينها، الشكل (3) ^(٤)، ودلالة ذلك هو إن اثر تحرير التجارة قد لا تظهره نتائج تحليل هذين المؤشرين، وتجدر الإشارة إلى إن تحرير التجارة (سواء تم تبنيها كإجراءات انتقائية أو سياسة متكاملة أو كانت هذه السياسة متجهه للداخل أو للخارج) غير معنية بهذه السلعة (النفط الخام) سواء على صعيد البلدان المنتجة أو منظمة التجارة العالمية .

جسدت بيانات الجدول (5) والشكل البياني (3) ^(٥) معدلات الانكشاف التجاري (درجة التحرر) الذي عكس بدوره مدى ارتباط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي عبر التجارة الخارجية، فضلا عن إبرازه لأهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، فمن خلال المعدلات المرتفعة للانكشاف التجاري للمدة (2003-2012) تبين إن العراق وبسبب ضعف تنويع قاعدته الإنتاجية اعتمد وبشكل كبير على الخارج بسد احتياجاته محليا وعن طريق الاستيراد، فضلا عن اعتماده على الخارج في تصريف منتجاته (النفط الخام)، وبما إن التجارة الخارجية بشقيها الاستيراد والتصدير أصبحت بمثابة عصب الحياة للاقتصاد العراقي، فمن الطبيعي جدا إن تكون معدلات الانكشاف التجاري على الخارج عالية، لاسيما وان العراق يسعى إلى انتهاج الليبرالية الاقتصادية .

وسعيا لإظهار انعكاس الإجراءات المتخذة لتحرير التجارة على هيكل القطاعات الرئيسة في العراق للمدة (2003-2012)، سوف نتناول مؤشر مساهمة تلك القطاعات من القيم المضافة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فمن خلال بيانات الجدول (5) يتضح إن متوسط حصة القطاع الزراعي في المساهمة من القيمة المضافة في تكوين الناتج هي (2,5%)، إذ شهدت هذه الحصة تراجعاً ملحوظاً في نسب المساهمة في الناتج، إذ بلغت هذه النسب في عام (2003) (8%) لتتخفض إلى (5%) عام (2007)، ولتستمر بالانخفاض حتى عام (2012) وتصل إلى (4%) فقط من إجمالي الناتج، الشكل (4)، وهذا يشير إلى إن القطاع الزراعي في العراق قد تحمل وزر الإجراءات التحريرية الصادمة التي اتخذت في ظروف طارئة لا تزال سارية المفعول، فضلا عن تأثر هذا القطاع سلباً بالوضع الأمني والسياسي غير المستقر في العراق للمدة عينها .

لقد أشارت بيانات الجدول أدناه، إن واقع القطاع الصناعي (الصناعة التحويلية) لم يكن بأفضل حال من القطاع الزراعي بل كان أسوأ بكثير، إذ كان يئن تحت وطأة الإجراءات التحريرية (رفع الحماية عنه بصورة مفاجئة والتي كان بأمس الحاجة لها) للقطاع الخارجي العراقي منذ عام (2003)، فرفع كافة القيود عن التجارة الخارجية وبالتحديد جانب الاستيراد أدى إلى دخول السلع ذات السعر المنخفض ومن جميع المناشئ إلى السوق العراقية وبالتالي توقف جميع المصانع لعدم تمكنها من منافسة المنتج الأجنبي، فضلا عن إن الصناعات المحلية أساساً تعاني من صعوبات للمدة ما قبل (2003)، مما جعل انخفاض متوسط مساهمة القطاع الصناعي (عدا الصناعة الاستخراجية) من القيمة المضافة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2003-2012) هو أمر حتمي وقد بلغ (1,6%)، ومن خلال بيانات الجدول (5) يتضح إن هذه النسبة في عام (2003) (1%) لترتفع في الأعوام (2007، 2012)



إلى (1,6%، 1,7%) على التوالي، إما قطاع الخدمات فلم يكن متميزا عن القطاعين الزراعي والصناعي في نسب المساهمة .

جدول (5) واقع المؤشرات الرئيسية في العراق للمدة (2003-2012) (مليار دولار، %)

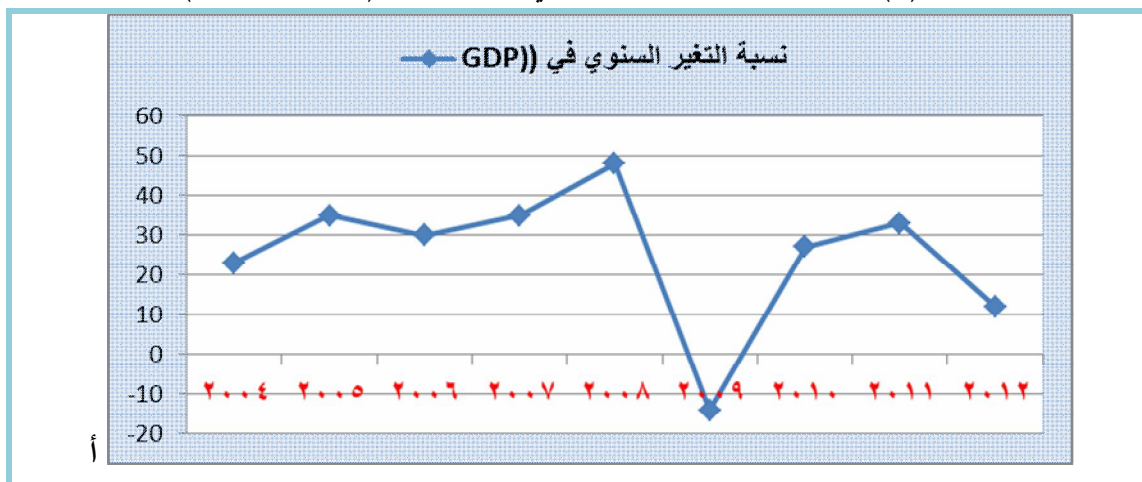
السنة	قيمة إجمالي الصادرات	قيمة إجمالي الاستيراد	GDP الكلي	التغير السنوي في GDP	معدل الانكشاف التجاري (درجة التحرر)	متوسط دخل الفرد (دولار)	المعدل السنوي لنمو دخل الفرد	(GDP) نسبة القيمة المضافة من		
								للقطاع الصناعي	للقطاع الزراعي	بقية القطاعات منها القطاع الخدمي
								تحويلية	تعيين	
2003	10	10	30	--	66	1300	--	69	1	8
2004	21	18	37	23	105	1300	0	60	1,8	7
2005	24	23	50	35	94	1700	31	60	1,3	7
2006	31	20	65	30	78	2200	29	58	1,5	6
2007	40	19	88	35	67	3000	36	55	1,6	5
2008	64	35	131	48	75	2300	23-	58	1,7	4
2009	39	39	112	14-	69	3500	52	47	2,6	5
2010	52	44	143	27	67	4300	22	48	2,2	5
2011	80	47	191	33	66	5600	30	58	1,8	4
2012	94	56	215	12	69	6400	14	56	1,7	4

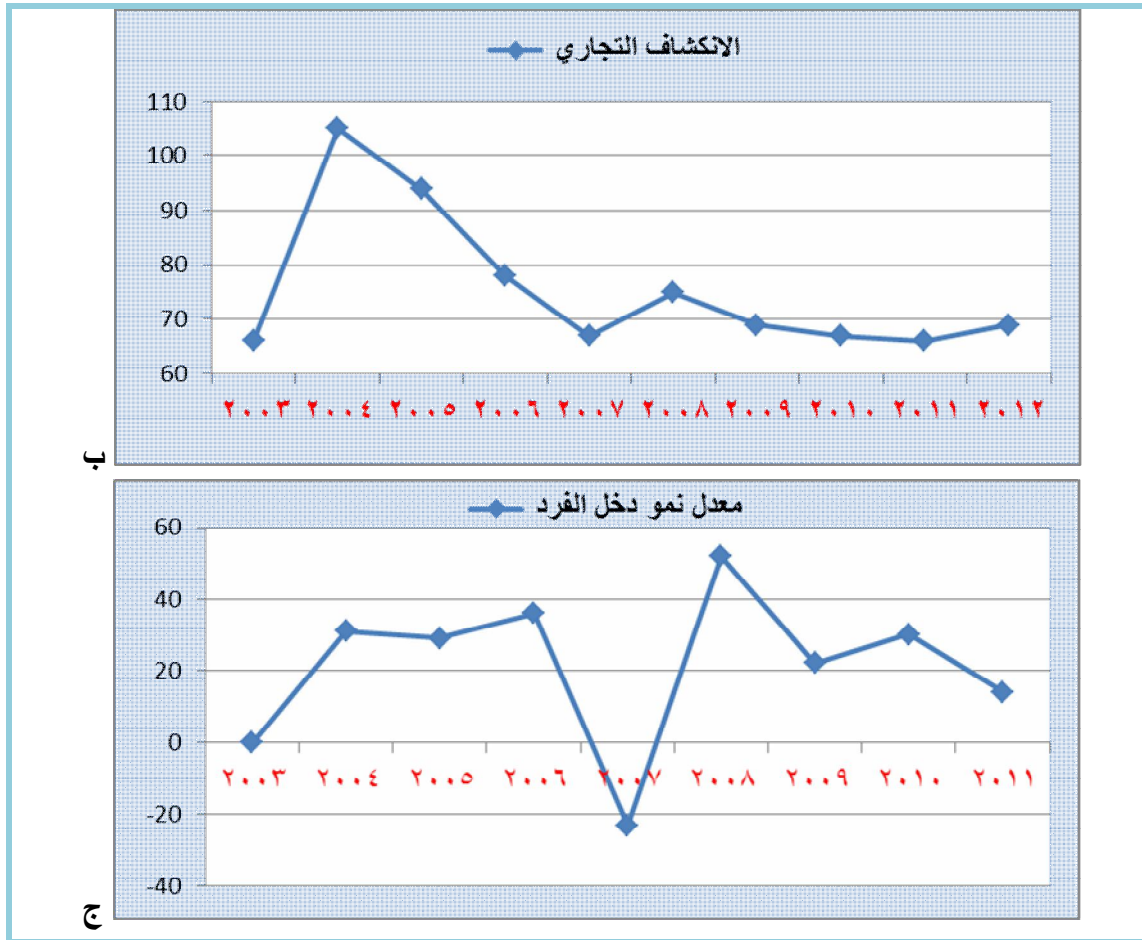
*تم تقريب جميع النسب، (/) عدم توفر البيانات

المصدر : تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى :

- أطلس بيانات العالم، العراق، الحسابات القومية، القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي، سلاسل زمنية .
- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، النشرات الإحصائية، أعوام مختلفة .
- البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم .
- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، (2011)، العدد (31) .

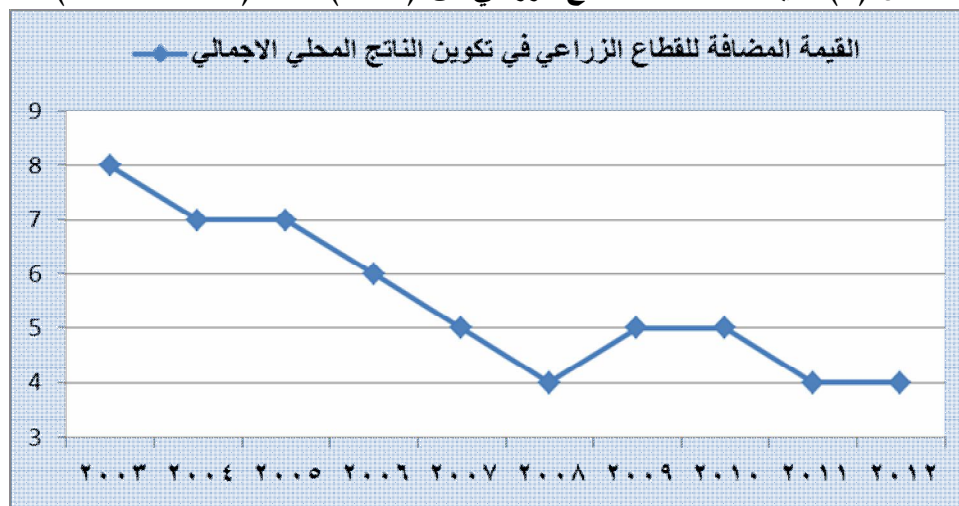
شكل (3) بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2003-2012)





المصدر : بيانات الجدول (5)

شكل (4) القيمة المضافة للقطاع الزراعي من (GDP) للمدة (2012-2003)



المصدر : بيانات الجدول (5)

إن بقاء (إجراءات) تحرير التجارة الخارجية على حالها والتي اتخذت في ظروف استثنائية مرت بالعراق ما بعد عام (2003) إنما تشكل قيداً على تطور الأداء الاقتصادي المحلي في المستقبل، فضلاً عن إنها تعني إدامة وضع تحييد القطاعات الاقتصادية الرئيسية (عدا القطاع الاستخراجي) في المساهمة في تكوين الناتج، وتكريس حالة الاقتصاد أحادي الجانب، على الرغم من أن الخيار الأخير يمكن أن



يكون مخرجاً من وضع الجمود الذي تشهده بقية القطاعات، إذا استغلت بعض موارد القطاع الاستخراجي في تنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية للقطاع الصناعي والزراعي قبل فوات الأوان (نضوب النفط أو انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية بإيجاد بدائل للطاقة، أو قبل أن يصبح هذا الوضع مستداماً حين الانضمام إلى (WTO))، وإن لا تستغل هذه الموارد بتوسيع الإنفاق الحكومي غير المبرر اقتصادياً الذي يهدف بالأساس إلى تكريس الوضع القائم والحفاظ على الأوضاع الراهنة والتوازنات الاقتصادية السائدة وتعزيزها .

لا شك إن بيان اثر تحرير التجارة الخارجية على هيكل القطاعات الاقتصادية الرئيسة يعد هدفاً رئيسياً لهذه الدراسة، الذي يتم من خلال دراسة التغيرات التي تطرأ على المؤشرات الاقتصادية المكونة للهيكل القطاعي ما بعد تبني هذه السياسة، إذ يكون هذا الأثر في أقصاه في حالة تزامن تطبيق هذه السياسة مع التغيرات التي تحدث في مكونات هذه الهياكل، فضلاً عن عدم وجود دلائل تشير إلى حالات استثنائية مرت بالاقتصاد المعني للمدة المدروسة (حروب أهلية أو إقليمية، كوارث طبيعية، عدم استقرار سياسي أو امني، الارتكاز إلى سلعة رئيسية في تكوين (GDP) قد انخفض أو ارتفع سعرها،.... الخ)، ويكون الأثر ضعيفاً إذا رافق سياسة التحرر ما تقدم من عوامل، وهذا الأخير ما سنواجهه في تحليل التغيرات التي طرأت على هيكل القطاعات في العراق ما بعد تبني (إجراءات) تحرير التجارة الخارجية، فهناك خصوصية في حالة العراق تكمن في إن المحاذير التي تضعف إظهار اثر إجراءات التحرير التجاري على هيكل القطاعات الاقتصادية موجودة، لتبدو نتائج بعض المؤشرات المدروسة **مضللة** نسبياً، فالعراق خلال المدة ما بعد (2003) عانى وما يزال من عدم استقرار سياسي وأمني أفضى إلى شبه حرب أهلية ألفت بظلالها على كافة جوانب الحياة ومنها الاقتصادية، فضلاً عن محاولات تكريس وإدامة واقع الاقتصاد أحادي الجانب، بتنمية القطاع الاستخراجي دون بقية القطاعات، والاعتماد الكلي على إيرادات سلعة إستراتيجية واحدة (النفط الخام) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتهميش بقية القطاعات في المساهمة في (GDP) .

المطلب الثاني : الميزان التجاري (عدا النفط) في ظل إجراءات التحرر في العراق

يتعلق الميزان التجاري بتجارة السلع، أي صادرات واستيرادات السلع خلال المدة محل الحساب، وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات، ويعد جزء من الحساب الجاري، وتتأثر مؤشرات الميزان التجاري إلى حد بعيد بتطور الصادرات السلعية التي توفر العملات الصعبة ذات القبول العالمي، والضرورية لتمويل استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة التي تحتاجها خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، تسديد ديون البلد الخارجية، ولسد جوانب أخرى من احتياجات البلد في الخارج، ومن المعلوم إن عجز الميزان التجاري في معظم البلدان النامية ناجم عن ضعف قدرتها على تحقيق صادرات من السلع بسبب ضعف قدرتها على توفير فائض من السلع التي يمكن تصديرها إلى العالم الخارجي بسبب ضعف جهازها الإنتاجي وانخفاض درجة مرونته وتنوعه، مما يجعل الإنتاج المحلي من السلع المعدة للتصدير يكاد يقتصر على سلعة أو سلعتين رئيسيتين، وهما في الغالب إما سلعا زراعية أو استخراجية، ومن ثم فإن القيمة المضافة الكامنة فيها تكون بالضرورة منخفضة، نظراً لعدم استمرار عملية الإنتاج إلى مراحل لاحقة.⁽⁴⁾



لكي يكون اثر تحرير التجارة على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى الميزان التجاري بشكل خاص أكثر وضوحاً، يمكن استعراض واقع الميزان التجاري في العراق للمدة (2003-2012) من خلال تحليل واقع التجارة السلعية ما عدا النفط، إي وسوف نستثني صادرات واستيراد النفط الخام من التحليل، وذلك لان النشاط التجاري بوجود هذه السلعة الإستراتيجية سيجعل من اثر تحرير التجارة غير واضح تماماً على التغيرات التي تشهدها بعض المؤشرات الاقتصادية وخصوصاً مؤشر معدل نمو الناتج ومعدل نمو متوسط دخل الفرد فضلاً عن معدل الانكشاف التجاري، فمن خلال بيانات الجدول (6) يتضح إن نسبة عجز الميزان التجاري بلغت أقصاها في العراق للمدة (2003-2012)، ففي عام (2003) بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري (73%)، لترتفع هذه النسبة إلى (99%) عام (2005)، لتستمر هذه النسبة حتى عام (2012) ، ويشير ذلك إلى تهاوي القاعدة الإنتاجية في كل القطاعات الاقتصادية في العراق (عدا القطاع الاستخراجي) للمدة المدروسة، وهو يشير أيضاً إلى إن متوسط مساهمة جانب التصدير من الميزان (والذي يُعول عليه كثيراً في تكوين الناتج الكلي لأي بلد) في تكوين (GDP) يكاد يقترب من (الصفر)، وبعبارة أخرى إن جانب الحقن في تكوين الدخل الذي يساهم به القطاع الخارجي يساوي صفراً، في حين إن التسرب من الدخل في العراق للمدة عينها لقطاع التجارة الخارجية قد بلغ عام (2004) إلى (51%)، وفي عامي (2005، 2010) هو (42%، 31%) على التوالي، وهذه دلالة واضحة على إن القطاع التجاري في العراق للمدة (2003-2010) قد أصبح عبأً على الاقتصاد العراقي بدلاً من إن يكون داعماً رئيسياً للاقتصاد العراقي في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد يعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية، مما تقدم يتبين إن (إجراءات) تحرير التجارة الخارجية في العراق لهذه المدة قد ساهمت كثيراً في هذه النتائج بالإضافة إلى ظروف سياسية وأمنية أخرى جعلت من مصادرة القرار الاقتصادي على حساب القرار السياسي أمراً اسهم في تهميش القطاعات الاقتصادية (عدا القطاع النفطي) في إن تساهم في زيادة الحقن للدخل (زيادة التصدير) وتقليل التسرب منه إلى الخارج (الاستيراد)، وإن تلعب دوراً ايجابياً في تنمية الاقتصاد العراقي الذي يواجه تحديات ملحة تملئها عليه التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي، حين أدركت معظم بلدان العالم ضرورة تبني فلسفة التحول إلى اقتصاد السوق (بعد أن اثبت نظام التخطيط والإدارة المركزية إخفاقه في تحقيق الأهداف التي انيطت به) .



جدول (6) حالة الميزان التجاري (عدا النفط) في العراق للمدة (2003-2012)

(مليون دولار، %)

البيان	الصادرات السلعية (عدا النفط)		الاستيرادات السلعية (عدا النفط)		رصيد الميزان التجاري		نسبة الصادرات السلعية (عدا النفط) من (GDP)	نسبة الاستيرادات السلعية (عدا النفط) من (GDP)
	قيمة	النسبة من مجمل الصادرات %	قيمة	النسبة من مجمل الاستيراد %	قيمة العجز	نسبة العجز		
2003	1622	16	10063	99,9	4441	72	5%	33%
2004	107	0,6	19202	90,2	19095	99	0,2%	51%
2005	119	0,6	21212	90	21093	99	0,2%	42%
2006	230	0,8	18832	90	18602	98	0,3%	28%
2007	172	0,8	17600	90	17428	98	0,1%	20%
2008	200	0,9	31700	90	31500	99	0,1%	24%
2009	136	0,3	34700	90	34564	99	0,1%	30%
2010	196	0,3	45724	93	45528	99	0,1%	31%
2011	219	0,3	25483	93	25264	99	0,1%	13%
2012	294	0,3	/	/	/	/	0,1%	/

* جميع النسب استخرجت من قبل الباحث ، (/) عدم توفر البيانات

المصدر : تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى

- بيانات الجدولين (5) .

المطلب الثالث : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر إثر إجراءات تحرير التجارة في العراق
أولاً : علاقة الاستثمار بالتجارة الخارجية

نوقشت العلاقة بين التجارة والاستثمار، خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، على نطاق واسع في كتابات العديد من الاقتصاديين ، واجمعوا على إن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة متشابكان تشابكا يتعذر حله، سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي للاستراتيجيات وعمليات الشركات أم على مستوى الاقتصاد الكلي للاقتصاديات الوطنية، وهما بذلك يؤثران في عملية التنمية بشكل مشترك وغير مباشر من خلال الروابط التي تربطهما ببعضها، أدى هذا الأمر إلى تزايد جهود الحكومات والشركات عابرة القوميات والمنظمات الدولية لتأسيس إطار ذي نهج متسقة لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في البيئة الجديدة لهما. حيث يكون لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر يتصل بالتجارة بما أن الشركات عابرة القوميات يهملها ما إذا كان بلد ما ملائماً لا شراكه في تقسيم العمل داخل الشركة، وفي الوقت نفسه يجب أن يكون للسياسة التجارية عنصر خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك للإفادة من فرص الوصول إلى الأسواق التي توفرها الشركات عابرة القوميات.

يمكن لسياسات التجارة تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بطرق متعددة، أن فرض تعريف عالية قد يكون كافياً لحث الاستثمار الأجنبي المباشر على خدمة السوق المحلي بدلاً من الصادرات، أن المكاسب المتحققة من هذا الإجراء قد تكون محدودة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر المنجذب إلى الأسواق المحمية يميل إلى أن يأخذ شكل وحدات الإنتاج لغرض تجهيز السوق المحلي، وبذا تكون هذه



الوحدات غير منافسة لغرض الإنتاج من أجل التصدير. لاسيما إذا كانت المدخلات المحلية مكلفة أو من نوعية رديئة. وبالمقابل فإن مستوى أوطأ من حماية الواردات أو الانفتاح وتحرير التجارة يحفز بشكل قوي الاستثمار الأجنبي المباشر المنتج للتصدير. (5)

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون بديلا ومكملا للتجارة، على سبيل المثال، عندما تقرر شركة للاستثمار وتنتج في بلد أجنبي لخدمة العملاء في هذا البلد، ويمكن أيضا أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مكملا للتداول من قبل الشركات التي تسعى في البحث عن أفضل مكان يمكن من خلالها إنتاج وتصدير منتجاتها. لقد لوحظ في الآونة الأخيرة وعلى مدى العقدين الماضيين إن انخفاض الحواجز التجارية في معظم أنحاء العالم قد أسهم في ارتفاع النشاط التجاري فيما بين الشركات بين بلدان مختلفة، ولوحظ وجود علاقة قوية بين التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمار، وهي علاقة إيجابية وذاتية التعزيز فكل منهما يحفز الآخر. (6) فضلا عن إن الاتفاقيات التجارية الثنائية تسهم وبشكل رئيسي في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، وذلك لأن المستثمرين سيكونون مطمئنين إلى أن حكومات البلدان المضيفة لن تغير سياساتها بشأن هذه الاتفاقيات، وهي عكس السياسات الداخلية التي سرعان ما تتغير وبسهولة، لذا فالمستثمر الأجنبي يبحث عن المصادقية التي توفر الحماية لاستثماراته عن طريق عقد اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف تكون ملزمة في أغلب الأحيان بين البلدان وبالتحديد البلدان ذات التوجهات الليبرالية في إدارة اقتصادها التي ينظر لها على النحو المرغوب من المستثمرين الأجانب. (7) وأمثال هذه الشركات التجارية على المستوى الثنائي ما عقدته جمهورية كوريا والصين ومصر والأرجنتين وغيرها من البلدان، إما على المستوى الإقليمي فهناك الاتحاد الأوروبي، الناتفا، آسيان ... الخ، إن أهمية معظم اتفاقيات الاستثمار على هذا المستوى تكمن في جعل العلاقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج أكثر وضوحا، لاسيما مع زيادة عدد البلدان التي تمثل بلدان منشأ ومضيفة في الوقت نفسه، وذلك بوضع علاقات استثمار دولية تتميز بالاستقرار والشفافية وإمكانية التنبؤ. (8)

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

1- المناخ الاستثماري

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في البلد المستقبل للاستثمار، حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار وتعبير مناخ الاستثمار هو تعبير واسع يشمل كل العناصر التي يمكن أن تؤثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة لجمهور المستثمرين في مكان ما بالمقارنة بغيرها من الأماكن. (9) ويمكن أن يكون المناخ الاستثماري (مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر)، أو انه يمثل (البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات بسيطة للتضخم وسعر الصرف غير مغالى به، وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التبرؤ بها لإغراض التخطيط التجاري والمالي). إن توفر مناخ استثمار جاذب يتوقف على أن تكون عدة عوامل مهياة في البلد المضيف، منها لاستقرار السياسي والامني، ذلك لان البيئة غير المستقرة سياسيا وامنيا تجعل من مخاطر خسارة رؤوس الأموال



المستثمرة عالية جداً، توفر بنية تحتية قادرة على استيعاب الاستثمارات الخارجية وتسهيل عمل المستثمر في البلد المضيف كالطرق والجسور والاتصالات وصادر الطاقة والمياه بالإضافة إلى وجود أسواق مالية متطورة وجهاز مصرفي قادر على تقديم خدمات مصرفية للمستثمرين، فضلاً عن توفر بيئة قانونية واضحة وفعالة هو شرطاً أساسياً للقيام بأي نشاطاً اقتصادياً فوجود قوانين تشير إلى حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية سوف تساعد في تعزيز قدرة البلد المضيف في جذب الاستثمارات الأجنبية، في حين يساعد استقرار نسبي في السياسات الاقتصادية الكلية (السياسات النقدية والمالية) في البلد الذي يسعى إلى جذب الاستثمارات الخارجية على كسب ثقة المستثمر الأجنبي . (10)

إن البيئة الاقتصادية في العراق لا تعتبر مشجعة لاستقبال الاستثمارات الخارجية على الأقل في الوقت الحاضر ، إذ إنها تعاني من ضعف كبير في اغلب المقومات اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر المذكورة في أعلاه، وكما هو معروف فإن دخول الاستثمار الأجنبي لأي بلد مستضيف يتطلب حد أدنى مقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والحفاظ عليها مستقبلاً بما يضمن سلامة واستمرار الاستثمار الخارجي في أدائه لعمله في الداخل، فضلاً عن إن الأخير مرتبطاً بشكل رئيسي باستقرار نسبي في مؤشرات الاقتصاد الكلي، ففي حالة العراق فإن واقع البيئة الاستثمارية يعتبر واقعاً طارداً للاستثمارات الأجنبية المباشرة الإنتاجية، ويتجلى ذلك بالفساد الإداري والمالي المتفشي ، معدلات عالية وغير مستقرة للتضخم وسعر الفائدة، نمو اقتصادي حقيقي بطيء، ضيق السوق المحلي، التقدم البطيء في عملية الخصخصة، افتقار لبنية تحتية مناسبة لاستيعاب واستقبال رؤوس الأموال، عدم توفر استقرار سياسي وأمني وإطار قانوني مفعّل... الخ من عوامل تجعل الأهداف الاستثمارية بعيدة المنال (عدا الاستثمار لمباشر في القطاع النفطي).

2- تدفق الاستثمار الأجنبي في ظل إجراءات تحرير التجارة

تعكس بيانات الجدول (7) إلى حد ما اثر (إجراءات) تحرير التجارة الخارجية على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق التي اتخذت ما بعد (2003) بمقارنتها بالعقد الثامن من القرن المنصرم فالبيانات توحى للناظر بان المدة ما بعد (2003) قد شهدت تحسن في الأداء الاقتصادي المتعلق بتهيئة مناخ استثماري جعل من نسب تدفق الاستثمارات الوافدة (من GDP) للعراق قد تصاعدت (رغم تواضعها الشديد بالمقارنة مع نظيرتها في البلدان الأخرى) مقارنة بالمدة التي سبقتها، غير إن النظرة المتعمقة تبين العكس، ذلك لان ارتفاع نسب التدفقات الاستثمارية للمدة ما بعد (2003) تعكس حقيقة ذات جانبين الأول: هو إن جل هذه التدفقات قد استحوذ عليها القطاع ألاستخراجي دون القطاعات السلعية الأخرى كالقطاع الصناعي والزراعي، هذا يعد تكريساً لحالة غير مرغوبة اقتصادياً وهي الاقتصاد أحادي الجانب، والتي أثبتت التجارب إن الاستثمار في هذا القطاع دون القطاعات الأخرى في العراق لا يسهم في تنمية بقية القطاعات، فضلاً عن إن توجيه الجزء الأعظم من الاستثمارات الأجنبية لتطوير القطاع ألاستخراجي لا تسهم بشكل كبير في امتصاص أو التقليل من معدلات البطالة العالية في العراق، لان المستثمر الأجنبي في هذا القطاع يحتاج إلى أيدي عاملة على درجة عالية من المهارة غير متوفرة في سوق العمل المحلي في العراق وتستخدم عنصر رأس المال بكثافة على حساب العمل لطبيعة العمل بهذا القطاع، فضلاً عن إن الشركات العالمية العملاقة التي تستثمر في هذا القطاع غالباً



ما تكون صاحبة اليد الطولى في المفاوضات أمام الجانب العراقي بشأن استحقاقاتها المالية والفنية لعدم تفعيل قانون استثمار وطني يحكم عمل هذه الشركات .

أما الجانب الثاني من الحقيقة الذي تعكسه هذه التدفقات، فإن الجزء المتبقي منها يتجه تلقائياً إلى النشاطات الاقتصادية غير الإنتاجية وسريعة الربحية الذي يوصف (بالأموال الساخنة) * سيما وان طبيعة المناخ الاستثماري الحالي في العراق يتناسب تماماً مع هذا النوع من الاستثمارات الذي يسهل نقلها وإرباحها إلى البلد إلام، فضلاً عن أنها لا توفر ما يبتغيه البلد من جراء الاستثمار الأجنبي، كنقل تكنولوجيا حديثة للداخل، المساهمة في امتصاص البطالة، كما انها لا تعد بديلاً لاقتراض رؤوس الأموال طويلة الأجل من الخارج، ولا تساهم في بناء وتحديث الصناعات المحلية وجعل منتجاتها أكثر تنافسية في الأسواق العالمية ... الخ من ميزات يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر .

إن الانفتاح غير المنضبط اقتصادياً الذي شهده العراق بعد عام (2003) واستمر لغاية الآن، قد ساعد على زيادة نسب التدفقات لرؤوس الأموال على العراق من الخارج كونه سوقاً واعداً لاستيعاب هذه الأموال وبشروط تكاد تكون غائبة على هذه الأموال، فقد بلغ متوسط نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجمل الناتج الكلي للمدة (2003-2012) هو (1,4%)، مقارنة مع نفس المتوسط للمدة (1980-1988) الذي بلغ (0,05%)، إن لغة الأرقام تشير إلى أن المدة التي رافقت تطبيق (إجراءات تحرير التجارة هي المدة الأرجح في كفة ميزان التدفقات الاستثمارية ما بين المديتين أعلاه، لكن هذه التدفقات لم تجعل منها أفضل حالاً من المدة التي سبقتها على الأقل من جانب ما متوقع من مردودات ايجابية للاستثمار الأجنبي على الاقتصاد العراقي، فضلاً عن إن مقدار النسب أعلاه تقف خجلة أمام مثيلاتها في البلدان المجاورة أو البلدان النامية أو بلدان العالم المتقدم ، فكما تشير إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره الدولي عام (2008) إن نسب تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لعينة من بلدان العالم لعام (2007) كانت كما يلي :

الولايات المتحدة ← (15%)	بريطانية ← (49%)
فرنسا ← (40%)	الدنمارك ← (47%)
اليابان ← (3%)	السويد ← (56%)
المجر ← (71%)	استونيا ← (78%)
مصر ← (39%)	المغرب ← (44%)
السودان ← (30%)	تونس ← (74%)
كامبيا ← (77%)	غانا ← (24%)
نيجيريا ← (37%)	البرازيل ← (41%)
الأردن ← (91%)	السعودية ← (20%)
هونك كونغ ← (523%)	كوريا الجنوبية ← (12%)
العراق ← (1%)	

مما تقدم تتضح ضالّة وتواضع نسبة التدفقات الاستثمارية الوافدة منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (في ظل إجراءات) تحررية غير مسبقة في العراق مقارنة بمثيلاتها في بقية بلدان العالم



ومنها البلدان التي لم تحرر تجارتها بعد، وعليه إن اثر (إجراءات) تحرير التجارة الخارجية على تدفقات رؤوس الأموال الوافدة لم يكن بارزا في العراق للمدة المدروسة .

جدول (7) قيم التدفقات الاستثمارية ونسبها من (GDP) في العراق للمدة (1980-2013)

(مليون دولار، %)

البيان السنة	التدفقات الاستثمارية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التدفقات من (GDP)
1980	2	5000	0,04
1981	4	3000	0,1
1982	2	4000	0,05
1984	5	5000	0,1
1986	2	5000	0,04
1988	1	4000	0,02
2003	1	30000	0
2004	300	37000	0,8
2005	500	50000	1
2006	400	65000	0,6
2007	1000	88000	1,1
2008	1300	131000	1
2009	1600	112000	1,4
2010	1400	143000	1
2011	2000	191000	1
2012	3400	215000	1,5

*النسب استخرجت من الباحث

المصدر : تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى :

- بيانات البنك الدولي / مؤشرات التنمية في العالم، الاستثمار الأجنبي المباشر .
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء العراقي ، الناتج المحلي الإجمالي، أعوام مختلفة .
- UN, national Account Statistics main Aggregates (1991)

المبحث الرابع

آفاق القطاعات الرئيسية إثر تحرير التجارة الخارجية في العراق

مدخل :

لا شك إن هناك صعوبة في استشراف مستقبل اقتصاد لا يحكمه قانون اقتصادي كالاقتصاد العراقي خصوصا للمدة ما بعد (2003)، وإن ما يزيد أمر الاستشراف صعوبة هو وجوب ترافق الرؤى المستقبلية لاقتصاد يحتضر، مع تجربة جديدة لا يقوى على الخوض فيها إلا الأقوياء (الاقتصادات القوية)، وكما هو معروف فإن عملية التنبؤ بالمستقبل لابد إن تستند إلى معلومات وبيانات الماضي وما هو متحقق في الحاضر لتكون النتائج المتوقعة في المستقبل اقرب ما يمكن من الدقة، وبذلك نكون بعيدين أن توصف توقعاتنا "رجما بالغيب" . وليس أدل على ذلك من توقعات خبراء اقتصاديين في



صندوق النقد الدولي بان يزداد إنتاج النفط العراقي من (1.8) مليون برميل يوميا في العام (2008) إلى (3.3) مليون برميل يوميا للعام (2013)، ليرتفع إلى (4) مليون برميل يوميا في العام (2014) (11)، مستنديين إلى إن الاستقرار النسبي في الوضع الأمني الذي شهده العراق الأعوام (2008، 2009، 2010) سيستمر، لكن واقع الأمر يشير إلى تدهور الوضع الأمني والسياسي للعراق للمدة المتوقعة أن يزداد الإنتاج فيها وبالتالي انعكس ذلك على ناتج القطاع الاستخراجي لينخفض الإنتاج من النفط الخام عن توقعات الصندوق إلى (2.4) مليون برميل يوميا للنصف الثاني من عام (2014) .

لذلك فان الدراسة ترى إن مستقبل الاقتصاد العراقي منوط بتطبيق ما سبق ذكره من إجراءات أو عدم تطبيقها، فان طبقت هذه الإجراءات فانه قد يخطو خطوات ايجابية واسعة تكون بمثابة القاعدة الصلبة التي ينطلق منها العراق نحو تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية ' التي سوف تكفل للعراق تجنب أو احتواء بعض الجوانب السلبية المرافقة لهذه السياسة على هيكل القطاعات الاقتصادية الرئيسية على الأقل في المدى المتوسط والطويل، أما إذا اختار العراق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية دون امتلاك مقومات الانضمام (في الوقت الحاضر) فسوف يدرك متأخرا فداحة قراره، وسوف يطغى اثر الجانب السلبي لسياسة تحرير التجارة على جانبها الايجابي .

المطلب الأول : القطاع الزراعي

بالنسبة للقطاع الزراعي، عندما يقرر العراق في الوقت الحاضر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سوف يتوجب عليه فتح أسواقه المحلية للسلع الزراعية المصدرة من جميع أعضاء هذه المنظمة البالغ عددهم (153) عضواً، وسوف تغرق السوق العراقية بالمنتجات الزراعية المستوردة الرخيصة وذات الجودة العالية والتنافسية العالية التي ربما سوف تزيد من رفاهية المستهلك العراقي لكنها بالمقابل وفي ظل عدم وجود قاعدة إنتاجية زراعية محلية يعتد بها وقادرة على المنافسة سوف يهمل القطاع الزراعي المحلي لعدم قدرته على تصدير منتجاته الزراعية إن وجدت إلى الخارج، ويترافق مع ذلك إن الإنتاج الزراعي المحلي سيخسر السوق الداخلية أيضاً لعدم قدرة المنتج المحلي منافسة المستورد في الداخل لارتفاع تكاليف إنتاجه وبذلك يخرج من المعادلة، ليكون جانب الاستيراد (التسرب من الدخل) المكون الوحيد لتجارة العراق الزراعية مع العالم، وعندها نكون قد خسرننا مكوناً مهماً من مكونات الناتج المحلي الإجمالي ، فضلا عن خسارة أهم جانب في أمننا (الأمن الغذائي).

لكن عندما نسبق كل ذلك بإجراءات تحررية انتقائية تتلاءم مع التوجه الليبرالي في العراق بتخفيض الرسوم الكمر كية على استيراد وسائل الإنتاج الزراعية مع دعم حكومي فعلي للمزارع العراقي (القروض ومستلزمات الإنتاج) مع الرقابة الحقيقية من المصرف المانح لهذه القروض ومن قبل مجهزي هذه المستلزمات اي تفعيل الرقابة على النشاط الائتماني الموجه للقطاع الخاص، أو تقديم تنازلات (تعادل أو تفوق المخاطر الذي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في العراق) تغري المستثمر الأجنبي بالاستثمار في مجال الزراعة في العراق وتكنولوجيا متقدمة، أسوة بالملكة العربية السعودية التي يفوقها العراق بالموارد (كالمياه العذبة، الأراضي الصالحة للزراعة والقابلة للاستصلاح ناهيك عن قوة عمل على قدر معين من المهارة يتناسب وهذا النشاط الاقتصادي)، عندها ستتوفر لنا القاعدة الإنتاجية في مجال الإنتاج الزراعي التي سوف تمهد للأثر الايجابي لسياسة تحرير التجارة عند تبنيها .



المطلب الثاني : القطاع الصناعي

وفي ضوء ظروف الاقتصاد العراقي عقب إجراءات تحرير التجارة الخارجية ما بعد عام (2003)، فإن **القطاع الصناعي** قد ناله الإهمال والتهميش شأنه شأن بقية القطاعات الأخرى، ونتيجة ذلك انخفضت مساهمته في تكوين الناتج المحلي إلى الحدود الصفرية . يشير واقع الاقتصاد العراقي بصورة عامة وواقع القطاع الصناعي بصورة خاصة ما بعد عام (2003) وبوضوح إلى ضرورة إن لا تتضمن أطروحات الإنقاذ المبالغة بالمستهدف من نتائج على الأقل في الأمد القصير ، فمن غير الممكن أن تتضمن إستراتيجية تنموية ما (خطة خمسية) هدفا يجعل من الناتج الصناعي في العراق منافسا لمثيله في البلدان الصاعدة (لعدم واقعيته) وذلك لمحدودية القدرات التي يمتلكها الاقتصاد في الوقت الحاضر، أي أن يكون هناك شيء من العقلانية والكثير من الموضوعية لدى أصحاب القرار في وضع النتائج المستهدفة . ونحن بصدد إيجاد الحلول قد نستفيد مما قيل هنا وهناك بهذا الشأن، فالبعض يرى إن فرض التعرفة الكمركية وغير الكمركية على الواردات من الخارج بدعوى حماية المنتج المحلي من المنافسة الخارجية سوف يساهم في انتشار هذا القطاع من مأزقه الحالي، والدراسة لا تؤيد ذلك، كون هذا الإجراء لا يتوافق مع التوجهات نحو الليبرالية الاقتصادية ومحاولة العراق بالاندماج بالنظام التجاري العالمي الجديد الذي يدعو إلى تحرير التجارة الخارجية، هذا من جانب، ومن جانب آخر إن تطبيق إجراء فرض الحماية وبغياق قاعدة إنتاجية توفر بدائل للمنتج المستورد سيؤدي إلى رفع الأسعار بالداخل وبالتالي انخفاض رفاهية المستهلك (انخفاض القوة الشرائية الناتجة من انخفاض الأجر الحقيقي) وهذا سوف يقلل من الطلب الكلي الذي يعد المحفز الأساس لاستمرار وزيادة الإنتاج، كما لا تؤيد الدراسة أن تكون الرسوم الكمركية على المنتجات والخدمات المستوردة رمزية إي في ادني مستوياتها وبدون ضوابط، مع غياب قاعدة إنتاجية .

تري الدراسة إن هناك مرحلة انتقالية يجب أن تكون سابقة لمرحلة تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية، وهي أن تقوم الحكومة بمنع استيراد سلع بعينها ولمدة معينة، يكون للعراق خبرة ومنشآت لازالت قائمة لإنتاجها ولم يتوفر لها سوق داخلي أو خارجي لتصريف الناتج، وإن تُدعم بالاستثمارات الخاصة بتطوير ما هو موجود (خطوط إنتاجية جديدة)، كالصناعات الإسمنتية، صناعة الأدوية وصناعة الأسمدة وصناعة الإطارات وصناعة الأدوات الكهربائية المنزلية، وقد لا يستغل هذا الدعم من جميع الصناعات المحمية، وعندئذ ترفع عنها الحماية لتبقى الصناعات التي عززت تنافسيتها ضمن المدة المحددة للحماية، ثم وكخطوة متسقة مع التحول إلى نظام السوق يتم بيع المنشأة الصناعية الناجحة إلى القطاع الخاص، أما بقية الصناعات التي توقفت تماما عن العمل، التي تعرضت للتدمير بشكل كامل، كصناعة الحديد والصلب، الصناعات التجميعية كتجميع السيارات والمكائن الثقيلة، فإن هذه الصناعات تكون تكلفة إعادة بنائها أكبر من تكلفة جذب استثمار أجنبي جديد، لذلك يكون الأخير هو الحل، علما إن منتجات هذه الصناعات سوف لا تشمل بالحماية من المستورد الأجنبي، وذلك لان الاستثمار الأجنبي في البلد المضيف سيكون من مصلحته تصريف منتجاته، لذلك يسعى للإنتاج بتكنولوجيا متقدمة ، ليتمكن من المنافسة في السوق الداخلية أو السوق الخارجية (الإنتاج للتصدير) في ظل مستوى منخفض من الرسوم الكمركية، وفي بعض الأحيان نوع التكنولوجيا المصاحبة تحدد عن



طريق المفاوضات بين الطرفين، فضلا عن إن تشجيع ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة سوف يسهم في امتصاص جزء مهم من البطالة .

المطلب الثالث : قطاع الخدمات

قطاع الخدمات قد يختلف عن بقية القطاعات وخاصةً السلعية منها، بالاستراتيجيات المتبعة لتنمية كل قطاع والمرتبطة بخصوصية كل منها ضمن خطة شاملة للتنمية الاقتصادية، فضلا عن إن الخدمة تتميز عن السلعة بكونها غير ملموسة أو محسوسة أو قد لا ترتبط بمنتج مادي وهي تدرك من خلال المنفعة، وإن الإبداع يبدو أكثر وضوحا في مجال الخدمات مقارنة بالسلع، إلا إن هذا القطاع يشترك مع القطاعات الأخرى بان مخرجاته قابلة للتصدير والاستيراد، وهو مساهم فعلي ومؤثر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ...الخ من مشتركات .

بقدر ما يتعلق الأمر بمستقبل قطاع الخدمات في العراق في ظل تحرير التجارة، فإن هذا القطاع يمثل مطلباً ضرورياً من متطلبات نجاح المناخ الاستثماري، إي إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتجه إلى بلد يفكر إلى قاعدة إنتاجية سلعية، لكن بالتأكيد سيخطو خطوات متناقلة حينما يتجه إلى بلد يفكر إلى قطاع خدمي لا يمكنه توفير حد ادني من الدعم الذي يحتاجه المستثمر الأجنبي . إن التركيز على تنمية الخدمات التي تقدم إلى الاستثمار الأجنبي لا يقل أهمية عن تلك التي توصف بالخدمات الاجتماعية (تعليم، صحة، نقل ... الخ)، وبما إن الدراسة قد جعلت من الاستثمار الأجنبي المباشر المنتج الوافد إلى العراق محورا يحرك كل مساعي النهوض بالاقتصاد العراقي في ظل التحرر، فقد أصبح من المنطقي إن يتصدر القطاع المصرفي (الخدمات المصرفية) الترتيب ضمن اهتمامات أصحاب القرار الساعين لتطوير قطاع الخدمات في العراق، ذلك لان عالم اليوم قد شهد ازدياد حدة التنافس الدولي على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، إي إن البلد الذي يسعى إلى قدر كافٍ من رؤوس الأموال الوافدة لابد أن يواكب الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، كون إن أهم الجوانب التي تزيد من ثقة المستثمر الأجنبي وتمنحه الاطمئنان على أمواله المستثمرة في البلد المضيف هي ثقته بالجهة التي يتعامل معها ماليا في البلد المضيف، بالإضافة إلى مدى الجودة في تقديم الخدمة المصرفية لرأس المال الوافد، فالعراق من مصلحته إلى أن يذهب إلى أكثر من ذلك بان يمنح القروض إلى المستثمر الأجنبي بشروط ميسرة لكسب ثقته بالاستثمار في ظل ظروف أمنية وسياسية غير مستقرة، ويكون السبيل إلى ذلك هي الجهود الذاتية في تدريب وتأهيل العمالة المحلية وتطوير قدراتها في العمل المصرفي عبر الدورات الخارجية والداخلية كخطوة أولى، لتكون البوابة التي يمكن الانطلاق منها باتجاه جذب الاستثمار الأجنبي لتطوير بقية القطاعات، أما فيما يخص خدمات البنى التحتية التي تشارك بتهيئة مناخ استثماري مناسب، والتي بنفس الوقت تمثل خدمات اجتماعية (الطرق والجسور والمطارات والموانئ واتصالات وصحة وتعليم ونقل)، فإن واقعها الذي يشير إلى عدم الاستجابة إلى متطلبات المستخدمين، سوء تخصيص الموارد المالية، عدم الكفاية في الصيانة، الضعف في إدخال التكنولوجيا في التقديم والإنتاج، صعوبة التحكم في الفساد الإداري، كل ذلك قد يكون ناتجا من غياب المنافسة في تقديم الخدمات ، وأيضا غياب دور المستخدمين في صنع القرار الخاص بتقديم الخدمات حسب الأهمية والأولوية، فضلا عن غياب الخبرات التي تدير هذه الخدمات، هذا يتطلب أن نغير في



أسلوب تقديم الخدمات، فبدلاً من أن تمول بالكامل عن طريق القطاع العام يمكن أن يشارك القطاع الخاص في التمويل، وإن تتم الإدارة عن طريق التأجير أو عقود إدارة بواسطة الشركات الخاصة، وإن يتم التركيز على نوعية الخدمة المقدمة وليس الكم، وتتميز بالعدالة الاجتماعية، لذا من الضروري وفق ما تقدم أن تتم إدارة خدمات البنية التحتية بأسلوب تجاري يهدف إلى رفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف، وإن يتم التعامل مع هذا القطاع كصناعة تستجيب لطلب وأذواق المستخدمين، وجعل هذا القطاع يعمل بأجواء تنافسية لتحفيز منتج الخدمة لتقديم الأفضل وأيضا لجعل المستخدم يحظى بخيارات أوسع، فضلا عن إتاحة الفرصة للمستخدمين لإبداء الرأي وتقديم الاقتراحات بما يخص بناء الخطط المستقبلية الخاصة بخدمات البنية التحتية. وبذلك يكون قطاع الخدمات قد لعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية في العراق وفي نفس الوقت قد تهيأ للمرحلة الجديدة المزمع تطبيقها (سياسة تحرير التجارة الخارجية).

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

- 1- خلصت الدراسة إلى إن الإجراءات المتخذة ما بعد عام (2003) بخصوص تحرير التجارة الخارجية، قد حولت القطاع الخارجي إلى مكونا سلبيا في تكوين (GDP) (عدا النفط) ، فضلا عن الأثر السلبي الذي أحدثته نتائج هذه الإجراءات على كافة مفاصل الاقتصاد العراقي .
- 2- إن الانفتاح غير المدروس الذي شهده الاقتصاد العراقي ما بعد عام (2003) قد ساهم في تدفقات رؤوس الأموال الوافدة التي اتسمت بأنها غير منتجة (الأموال الساخنة)، التي شكلت عبأ على الاقتصاد العراقي، بسبب غياب قوانين وتشريعات محلية تحكم هذه الأموال .
- 3- من خلال دراسة واقع الاقتصاد العراقي في ظل إجراءات التحرير، فإن الدراسة لا تؤيد فرض القيود والإجراءات الحمائية على التجارة الخارجية بشقيها الاستيراد والتصدير، وبالمقابل لا تؤيد إن تكون الرسوم رمزية (سياسة الأبواب المفتوحة) في ظل غياب قاعدة إنتاجية مرنة ومتنوعة، وعليه فإن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في الوقت الحاضر سينتج ما لا يحمد عقباه .
- 4- من الناحية الاقتصادية لا يزال العراق يمتلك مقومات النجاح بتغيير واقع الاقتصاد العراقي نحو وضع أفضل مما هو عليه الآن .

التوصيات :

- 1 - ضرورة الاعتراف وبموضوعية بان اغلب إجراءات تحرير التجارة الخارجية المتخذة ما بعد عام (2003) كانت غير مجدية واتخذت بارتجال وسببت نتائج سلبية على الاقتصاد العراقي بشكل عام، إذ أن هذا الموقف سوف يكون خط شروع جديد لتلافي الأخطاء السابقة .
- 2 - لا تجد الدراسة بدا من تبني مرحلة باتجاه تحرير التجارة الخارجية تكون فيها الإجراءات التحريرية انتقائية وطوعية، وهذه المرحلة تكون سابقة لاعتماد سياسة تحرير التجارة الخارجية بشكل رسمي في ظل (WTO) .



3 - الإسراع في تفعيل القوانين والتشريعات الاقتصادية، وبالتحديد القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر المنتج، والذي يجب أن يعطى النصيب الأكبر من الاهتمام في رسم استراتيجيات التنمية المستقبلية، والابتعاد قدر الإمكان عن الاستثمارات غير المنتجة وتلك التي تتعلق بالمضاربات .

4 - ضرورة إعطاء الأولوية في رفع مساهمة القطاعات السلعية (القطاع الزراعي والصناعي) فضلا عن قطاع الخدمات بتكوين الناتج المحلي الإجمالي، من خلال ترشيد استخدام الموارد النفطية وتحويل ما يكفي من هذه الموارد كدفعة قوية لهذه القطاعات، وبالتالي تكوين قاعدة إنتاجية مرنة ومتنوعة .

المصادر والهوامش :

- 1- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، 2006، ص 103 .
- 2- راضي العنوم ، التجارة كمحرك للتنمية في منطقة الاسكوا (حالة الأردن)، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التمويل من اجل التنمية، الأردن، 2005، ص 6 .
- 3- سعيد علي العبيدي، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (4)، 2010، ص 119 .
- 4- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2010، ص 338 .
- 5- هناء يحيى سيد احمد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سوريا في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة تشرين، 2007، ص 70 .
- 6- هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، مصدر سابق، ص 114 .
- 7- محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية -البنك الدولي -صندوق النقد الدولي مؤسسة التنمية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص 114.
- 8- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، جامعة المنوفية، الدار الجامعة للنشر، مصر، 2009، ص 22 .
- 9- محمد صقر وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاد النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد (28) العدد (3)، 2006، ص 168 .
- 10- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للأعوام، 2010، 2009، 2008، 2006، 2005، 2004، 2003، صفحات مختلفة .
- 11- جمهورية العراق، وزارة التجارة، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء التجارة، التقرير السنوي للاستيرادات، 2011 . التقرير السنوي للصادرات للأعوام 2011، 2012، (2007-2010)
- 12- صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، عدد 24، 2006 .
- 13- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، النشرة السنوية، مصدر سابق .
- 14- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، العدد الحادي والعشرين، نيويورك، 2012، ص 18 .



15- أطلس بيانات العالم، العراق، الحسابات القومية، القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي، سلاسل زمنية .

16- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، النشرات الإحصائية، أعوام مختلفة .

17- البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم .

18- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، (2011)، العدد (31) .

19- بيانات البنك الدولي / مؤشرات التنمية في العالم، الاستثمار الأجنبي المباشر .

20- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء العراقي ، الناتج المحلي الإجمالي، أعوام مختلفة .

21- D.N Dived, Managerial Economic, Sixth Edition, Delhi, Vikas Publishing house, 2004, P. 525 .

22- Paul R. Krugman, Marc J .Melitz, Maurice Obstfeld, International Economics theory and policy, NINTH EDITION, Pearson Education limited, England, 2012, P293.

23- - Yann Duval, Trade and Investment Linkages and Policy Coordination: Lessons From case studies In Asian Developing countries, Global Forum on International Investment, New York, 2008, P. 3

24- Tim Bu", Helen V. Milner, The Politics of Foreign Direct Investment into Developing Countries: Increasing FDI through International Trade Agreements, American Journal of Political Science, Vol. 52, No. 4, 2008, P . 742.

25- UN, national Account Statistics main Aggregates (1991) .

26- ¹ - International Energy Agency, Iraq Energy Outlook, OECD, France, 2013, P.113.

*- فتح الحدود أمام السلع الأجنبية سواء استيراد أو صادرات (سياسة الأبواب المفتوحة) وبدون أي نوع من أنواع الرسوم الكمركية أو الضرائب أو الرقابة الصحية أو النوعية أي إن الدولة تمتنع عن التدخل في التجارة الدولية وتعطي المؤسسات الخاصة والأفراد الصلاحية الكاملة في إدارة الشؤون التجارية الدولية، هذه الحالة تختلف عن تحرير التجارة من بعض القيود وليس إلغائها، أما حرية التبادل التجاري الذي يتعدى أثره إلى التغيير الهيكلي في الإنتاج ويؤدي إلى تنمية اقتصادية مستدامة مبنية على زيادة في معدل التصنيع .

** - تدفقات استثمارية تتصف بأنها لا تركز على القطاعات الإنتاجية الرئيسة ' بل إنها تتجه نحو القطاعات الثانوية غير الإنتاجية وقصيرة الأمد، الهدف منها الربح السريع وتتميز بسهولة نقلها وإرباحها إلى الخارج .